

مقدمة

الفصل الأول: تعريفات ومفاهيم ضرورية

1. مبدأ المواطنة ومنتشأها
2. تعريف المواطنة
3. من هو المواطن؟
4. شروطها
5. في الحقوق والواجبات

الفصل الثاني: في الانتماء

- 1 - في الحيز العام والخاص؛ في الهوية
- 2 - من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني؛ المواطنين والرعايا

الفصل الثالث: العقد الاجتماعي

- 1 - تعريف العقد الاجتماعي،
- 2 - تطور العقد الاجتماعي مع الثلاثة الكبار

الفصل الرابع: أنا مواطن

- 1 - حقوق المواطن وواجباته
- 2 - المواطن يرصد ويحاسب؛ كيف؟ ومع من؟ ومتى؟

الفصل الخامس: مفكرون عرب



"كل الحيوانات متساوية، لكن بعض الحيوانات أكثر مساواة من البعض الآخر."
مزرعة الحيوانات، جورج أورويل، 1945

الفصل الأول: تعريفات ومفاهيم ضرورية

1. مبدأ المواطنة ومنشأها،

المواطنة أو المواطنة هي كلمة مستحدثة في اللغة العربية. وقد اختارها المعربون للتعبير عن كلمة politeia اليونانية، citoyennete الفرنسية و citizenchip الانكليزية وكما نرى، فإنه حتى الاسم يوجد بصيغ مختلفة باللغة العربية (مواطنة أو مواطنة) وهذا يرجع أساساً على أن الاسم أصلاً غير موجود في اللغة العربية كمفهوم.

وهي تشكل انتقالاً من مبدأ الشخص – الرعية التابع والمنفذ والمطيع الى الانسان المواطن المشارك والمساهم في صنع الحياة المجتمعية بكل مستوياتها، السياسية والتربوية والاقتصادية، ... الخ..

ويشكل مفهوم المواطنة الانتقال من الحق الإلهي الى حق المواطن ومن المنظومة السياسية القائمة على الأقوى الى منظومة تعتمد الاختيار الحر والمبدأ الحقوق، والانتماء المشترك لمجتمع مدني.

يعود أصل إستعمال مفهوم المواطنة من ناحية تاريخية الى الحضارتين اليونانية والرومانية، وقد إستعملت الألفاظ civis (المواطن) civitas (المواطنة) للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا أو في روما.

وكان المواطنون في أثينا هم الذكور الأحرار مالكو الأرض وأبناء الطبقات العليا (جرى إستثناء النساء والأطفال والعبيد من حق المواطنة) وقد تمتع المواطنون بحقوق عديدة منها الحق في الحصول على وظائف عامة في مجالات القضاء والتعليم وحق الإنتخاب والإنتساب الى المؤسسات الرسمية والخدمة العسكرية.

لاحقاً في فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى، ساد في أوروبا بناء إجتماعي هرمي صارم، كانت المواطنة فيه حق لمالكي الأراضي، تحدت حقوق الفرد القانونية حسب موضعه الإجتماعي- السياسي في نظام الطبقات الإقطاعي السائد.

ظهر التعبير عن المفهوم المعاصر للمواطنة (وطن\مواطن cite\citoyen) التي هي وليدة ظهور شريحة إجتماعية جديدة بالتوافق مع ظهور فكرة الأمة ذات السيادة وفكرة وجوب حقوق أساسية للفرد في هذه الأمة، كإنسان ومواطن، ينالها (الحقوق) مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه.

ظهر هذا التعبير في إعلان إستقلال الولايات المتحدة عام 1776 وبعدها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن القوى التي قادت الثورة الفرنسية في بدايتها 1789، وتعتبر هاتان الوثيقتان- حتى يومنا هذا- نقطة تحول هامة في تاريخ مفهوم المواطنة.



2. تعريف المواطنة

هنالك تعريفات عديدة للمواطنة، أو المواطنة:

تعريف أول	تعريف ثان	تعريف ثالث
لغويًا، هي مشتقة من المصدر وطن. وليست المواطنة أن تحمل فقط هوية ذلك البلد لتصبح مواطناً وخاصة بعد تعدد الوسائل للحصول على هذه الهوية في كثير من دول العالم وتداخل ذلك. بل أكثر من ذلك، هي الشعور بالانتماء الى الوطن ضمن إطار التاريخ المشترك، والأرض، والشعب الواحد، واضاف آخرون الى ذلك مسألة اللغة التي تعتبر رابطاً مهماً، هذا الانتماء يجب أن يكرس بالحقوق والواجبات	تعني كلمة "المواطنة" المشاركة في العيش في وطن واحد وفي تحمل المسؤوليات المشتركة تجاه هذا الوطن. أما المضامين العامة الأساسية المتعارف عليها للمواطنة فهي التالية: 1 - المساواة: بين كل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس واللون والدين والعرق 2 - المشاركة: بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية 3 - احترام الرأي الآخر: وقبول التنوع والتعددية 4 - العدالة الاجتماعية: أي المضمون الاجتماعي للمواطنة والمتمثل في الحد من تفاوت الدخل والمكانة الاجتماعية	المواطنة هي بشكل عام علاقة المواطن بدولته وبالمجتمع الذي ينتمي إليه وفق ما تحدده القوانين كإطار لهذه العلاقة ووفق الحقوق والواجبات التي توفرها هذه القوانين، أي إنها علاقة المواطن بالسلطات التي تدير شؤونه في إطار الدولة

3- من هو المواطن؟

يمكننا تعريف المواطن على أنه الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة. والمواطنة على انها الوضعية القانونية الأساسية في الدولة المعاصرة.

ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن قبل كونه أي شئى آخر. وعضويته في الدولة لا في الطائفة ولا في العائلة ولا غيرها من الانتماءات الأخرى الممكنة.

وهي الأساس القانوني الذي يحدّد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة. والمواطن فرد، وهذا الفرد هو ذات قانونية تحمل حقوقاً وعليها واجبات. في إطار هذه الوضعية يتساوى كل فرد مع الأفراد الآخرين، فكلهم مواطنون متساوون من حيث وضعيتهم القانونية أمام الدولة.

(المادة 7 من الدستور): كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم

(المادة 12 من الدستور): لكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الآخر من حيث الإستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون



4- شروطها

هناك شرطان لمبدأ المواطنة:

- 1 - زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس وإعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية أو دستور ديمقراطي ومن خلال ضمانات إحترام مبادئه وآلياته الديمقراطية عرفاً وممارسة،
- 2 - إعتبار جميع السكان متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات وبالتالي أن يتمتع كل مواطن بالحق في المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة،

5- في الحقوق والواجبات

"تنتهي حقوقي حيث تبدأ حقوق الآخر/ الآخرين."؛ غاندي

الواجبات	الحقوق
<p><u>هنالك نزاعان من الواجبات:</u></p> <p><u>واجبات قانونية:</u> وهي التي ينص عليها القانون ويفرض تنفيذها على جميع المواطنين.</p> <p><u>واجبات إختيارية:</u> وهي التي يؤديها المواطنون بمطلق إرادتهم وإختيارهم</p> <p><u>أهم الواجبات القانونية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> 🔴 طاعة القانون وإحترام النظام 🔴 دفع الضرائب 🔴 الدفاع عن الوطن <p><u>أهم الواجبات الإختيارية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> 🔴 إهتمام المواطن بالمواطنين الآخرين 🔴 التضحية في سبيل الوطن 🔴 الواجب الإنتخابي 	<p>لبنان وقّع على ثلاث اتفاقيات عالمية أساسية وهو ملزم بتعديل قوانينه الداخلية لتتناسب معها.</p> <p>وبالتالي، من حق كل مواطن لبناني التمتع بهذه الحقوق، وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> 🔴 الشريعة العالمية لحقوق الانسان، 🔴 اتفاقية حقوق الطفل، 🔴 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،



"...، المواطنة تعني انتماء المواطن إلى وطنه.

إن تعريف المواطن يتطلب تعريف الوطن أيضاً؟ وليس ثمة تعريف تحديدي للوطن، فقد يكون الوطن هو الوطن / الإقليم، وقد يكون الوطن هو الوطن القومي حتى حين لا تتطابق الجنسية مع القومية. أي حتى لو كانت الأمة غير متحققة في دولة / أمة، كما هو الحال في إيطاليا وألمانيا قبل الوحدة، وكما هو الحال في الأمة العربية، في الوقت الحاضر.

وقد يكون «الوطن العالمي» على الطريقة الرواقية القديمة أو الطريقة الأممية الحديثة. وقد يقوم الوطن على أساس الانتماء السياسي والحقوقى للدولة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد يقوم على رابطة سياسية - اقتصادية لجماعات أقومية متعددة (سويسرا، بلجيكا)

وهل يمكن أن يقوم الوطن والمواطنة على أساس الرابطة الدينية العنصرية (إسرائيل)؟ لكنها قد تقوم على أساس الرابطة الدينية الإيجابية ضد الطاعوت أو الاستعمار (إيران، باكستان)، أو على أساس طائفي (لبنان).

هل تقوم المواطنة على رابطة اللغة والثقافة المشتركة؟ هل تقوم على العامل الاقتصادي؟ هل تقوم على الرابطة الدينية، أو الإثنية، أو الطائفية؟ (قامت المواطنة في اليونان القديمة على أساس الانتماء للمدينة أو الحاضرة) كما كانت المواطنة في العصور الوسطى تعني "مواطني المملكة" ثم حُددت الأمة على أساس الانتماء إلى "الجنسية" (فالفرنسي هو حامل الجنسية الفرنسية) أو الانتماء لدولة ما (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا)..."

مقتطفات من مقال للكاتب جميل قاسم،
صحيفة الأخبار، عدد الجمعة ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦



1- في الحيز العام والخاص؛ في الهوية:

تتفق معظم المراجع التاريخية الأساسية الخاصة بلبنان (فيليب حتي، كمال الصليبي، جواد بولس، جورج قرم، أحمد بيضون، ...) على أن الطوائف/ المذاهب كانت في أساس تكوين لبنان السياسي الحديث.

"...، ويمكن القول أن كل من هذه الطوائف تشكل مجتمعاً قائماً بذاته على مستوى التفاعل الاجتماعي والسلوك اليومي. وكانت أيضاً، على مستوى العلاقات مع الخارج، تتألف في أكثر الأحيان وتتحالف تبعاً لسياسة الاقطاعيين والمشايخ الذين كانوا يسيرون دفة الحكم في البلاد، وإن كان ذلك لا يتعدى تدبير شؤون الرعية وجمع الضرائب ومسايرة الحكام والتقرب منهم بغية الحفاظ على مراكزهم الاجتماعية داخل مجتمعاتهم وأمام أنظار رعيته، أو السياسية أمام أنظار المماليك وباشوات العثمانيين، وبالتالي أمام نظرائهم من الطوائف الأخرى..."¹

لقد ساهم هذا الأمر بالإضافة إلى صفات وخصائص السلطات المملوكية ومن ثم العثمانية، ونظام القائم مقاميتين والمتصرفية من بعدها، في تشويه صورة "الدولة" لدى الناس في منطقتنا.

فأصبح هنا تداخل تام، (وحدة حال) بين مفهوم "الدولة" من جهة، و"السلطة القمعية والجائرة والغريبة" من جهة أخرى. وهذا عنصر أساسي مؤثر، برأينا، في طرق تعاطي الناس مع المساحات العامة (والتابعة للدولة) والأخرى الخاصة. وتتجلى هذه المشكلة بأبرز عناصرها في طريقة تعاطينا مع الممتلكات العامة من حيث اهمالنا لها، مروراً بمحاولة استحوادها أو السيطرة عليها، وصولاً إلى تدميرها أو تعطيلها. ويتجلى ذلك أيضاً بلعبة القط والفار الدائمة بيننا وبين السلطات المولجة وقف المخالفات (الشرطة) وتحصيل الضرائب (سجلات المحاسبة المزدوجة)

وفيما يتعلق بالهوية، يترجح اللبناني بين المكونات المختلفة لانتمائه الفردي والأخرى الجماعية. ويجد معظمنا صعوبة شديدة في التعاطي مع هذا الأمر. خاصة، إن تربيتنا لا تباعدنا على رؤسة التكامل بين عناصر الانتماء المختلفة بل والمتناقضة أحياناً عديدة، وانما تنربى على سعي دائم لالغاء مكونات عديدة من هويتنا لصالح مكون واحد أو اثنين على الأكثر.

"... هل ثمة هوية لبنانية واحدة؟ أو هويات متناقضة تجعل الحياة المشتركة بين اللبنانيين مستحيلة؟" (قرم)

نجد على بطاقة الهوية الشهرة والاسم وتاريخ ومحل الولادة والصورة ومكان القيد والتوقيع والبصمات. أي مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التأكيد وبدون أي لبس على صاحبها، وعلى أنه لا يوجد بين مليارات البشر الآخرين مثيل واحد له. "أن هويتي هي ما يجعلني لا أشبه أي إنسان آخر"، يقول أمين معلوف في كتابه الهويات القاتلة. ويتابع معلوف فيقول: "...، تتكون هوية كل من الأفراد من مجموعة كبيرة من العناصر لا تقتصر بالطبع على تلك المدونة على السجلات الرسمية. فبالنسبة إلى الغالبية العظمى، هناك الانتماء إلى دين أو جنسية وأحياناً إلى جنسيتين، أو إلى مجموعة اثنية أو لغوية، إلى عائلة ضيقة أو موسعة، إلى مهنة أو مؤسسة كما إلى بيئة اجتماعية..."

لكن اللائحة قد تطول أيضاً، ويمكن الافتراض أنها لا تقف عند حدّ. إذ يمكن الشعور بانتماء نسبي إلى مقاطعة أو قرية أو حيّ، إلى عشيرة أو فريق رياضي ومهني أو زمرة من الأصدقاء، إلى نقابة أو شركة أو حزب أو جمعية أو أبرشية أو رابطة من الأشخاص تجمعهم أهواء مشتركة أو الميول الجنسية أو العاهات الجسدية نفسها أو يعانون من أضرار متشابهة.

بالطبع، إن هذه الانتماءات ليست على درجة متساوية من الأهمية، في الوقت نفسه على الأقل. لكن لا يمكن إغفال أي منها إغفالاً تاماً، فهي العناصر المكوّنة للشخصية أو ما يمكن تسميته "جينات النفس".

وهذا العنصر بالتحديد، أي تغليب هذه الهوية الفردية على الهوية الجماعية، عنصر أساسي في إنتاج أزمة المواطن والمواطنة على مستوى الممارسة في لبنان، وفي دول أخرى عديدة. فالانتماءات التي يُحسب لها حساب في حياتنا اليومية ليست دائماً تلك المعتبرة انتماءات رئيسية كاللغة واللون والقومية والطبقية والدين.

للتفكير!

"لا تعطى الهوية دفعة واحدة، فهي تُبنى وتتحوّل على مدى الحياة"
الهويات القاتلة، أمين معلوف، دار النهار، بيروت 1999.

¹الدولة المؤجلة: دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان. عاطف عطية، دار أمواج، بيروت 2000.

...للتنمية، تدريب واستثمارات في مجال تنمية المجتمعات والعمل المطبوع

الطابق الأول- مبنى بركات- شارع بدارو- بيروت؛ هاتف جوال: 908307 (3 961 +) تلفاكس: 383968 (1 961 +)

موقع الكتروني: www.fordevelopment.org بريد الكتروني: turtle@fordevelopment.org



2- من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني؛ المواطنين والرعايا،

ينتمي لبنان، كما والعديد من الدول المشابهة، العربية وغير العربية، إلى تلك المجتمعات الهجينة التي تتأرجح بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني.

والمجتمعات الهجينة غالباً ما تتشكل فيها أزمات عنيفة بشكل دوري، ولبنان من أهم الأمثلة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن العنف الذي نقصده ليس محصوراً بالعنف الجسدي أو العسكري، بل العنف بجميع أشكاله ومستوياته. وعلى هذا الأساس، يمكننا وضع معظم، إن لم يكن جميع، الدول العربية في هذه الخانة.

ولكن ما هو المجتمع الأهلي؟ وما هو المجتمع المدني؟

هنا موجز قد يساعد في إيضاح الأمر (علماً بأن التداخل بين المجتمعين موجود ويتراوح حجم هذا التداخل بين بلد وآخر، ومجتمع وآخر):

المجتمع المدني	المجتمع الأهلي
<ul style="list-style-type: none"> ❖ علاقات على أساس المصلحة أو الحاجات المشتركة، ❖ الاعتماد شبه الكلي على القوانين الوضعية، ❖ انحسار ظاهرة التدين (من حيث الطقوس)، ❖ الإيمان بقدرة العقل والعلم على حل المشاكل الإنسانية كافة، 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ هو أصل المجتمع المدني ويسبقه (كما المجتمع البدوي يسبق المجتمع الحضري)، ❖ محدد بالروابط البشرية الطبيعية الأولى بحسب تدرج الولاءات وتعددتها، من الذات إلى الأسرة إلى العشيرة أو الجبّ إلى القبيلة إلى الطائفة إلى المنطقة أو التحالفات على هذه الأسس! ❖ محكوم بعلاقات القرابة والنسب، ❖ تكون العائلة أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة هي مصدر الأمان والعيش، ❖ متعدد الولاءات بحسب تعدد الانتماءات،

والانتقال من المجتمع الأهلي إلى حالة الدولة بدستورها وقوانينها ومؤسساتها لا يعني بالضرورة أن المجتمع أصبح مدنياً!

فالسلمة قد تبقى مبنية على أسس أهلية وتظلّ متحكمة في تسيير الدولة بكل أجهزتها لمصلحة علاقات القرابة والعشيرة والقبيلة والطائفة!

وتطرح مشكلة الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المدني نفسها بقوة في بلداننا العربية، ففي لبنان مثلاً، إن أي تنفيذ لأي قرار أو مرسوم أو قانون لا يتم إلى بعد توافق في الكواليس بين اللاعبين الأساسيين والذين "يمثلون" طوائفهم. ويكون الدستور والقانون هنا مجرد غطاء أو واجهة تزيينية لإعطاء (شبهة) وجود دولة!



ومن أهم نتائج هذا الأمر العناصر/ المشاكل/ الممارسات السلبية الآتية:

- ❖ الازدواجية التي تحكم تنفيذ القوانين،
- ❖ موازنات التنمية المركزية والمتأرجحة حسب موازين القوى الأهلية وليس حسب حاجات الناس،
- ❖ الازدواجية والانتقائية في تنفيذ أحكام الإعدام مثلاً (مع تحفظنا على عقوبة الإعدام أصلاً)،
- ❖ الباطنية في التعامل
- ❖ التكاذب المشترك،
- ❖ التوزيع الطائفي على حساب الكفاءات،
- ❖ التمييز في الحقوق والواجبات بين ال(المواطنين).
- ❖ ... الخ.

خلاصة

"هل نحن رعايا أم مواطنون؟ أم نحن رعايا متكررين بشكل مواطنون؟!"



وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات كثير من المفكرين اليونان والرومان، وكثير من فلاسفة القرن السادس عشر. وقد عمل على تطوير هذا المفهوم وإعطائه معانيه الكاملة (وإن بتوجهات وقيم مختلفة) 3 من كبار المفكرين الأوروبيين اصطلاحاً على تسميتهم بالثلاثة الكبار، وهم:

• توماس هوبز في إنكلترا عام 1588

• جون لوك في إنكلترا عام 1632

• جان جاك روسو (ولد في جنيف لأسرة فرنسية) 1712

1. تعريف العقد الاجتماعي،

وتتجلى فكرة العقد الاجتماعي في أن الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب مما دعا الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة أو الأقوام الأخرى، وهذا يتم من خلال تنازل كل فرد عن قسم من أُنانيته الفردية لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات من أجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء ولكي يستمر تنظيم الأفراد الاجتماعي يجب أن يخضعوا إلى قادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيهاً يخدم حاجاتهم وحميتهم.

باختصار!

"... نحن مستعدون للتنازل عن بعض حقوقنا الفردية لشخص واحد أو (لاحقاً) مؤسسات عامة، تعمل على حمايتنا وتنظيم شؤوننا وتطبق القوانين التي توافقنا عليها علينا جميعاً من دون استثناء..." (ن.ر)

2- تطور العقد الاجتماعي مع الثلاثة الكبار:

هوبز:

يرى هوبز في كتابه (لاوثيان – التنين) أن الناس بطبعهم أنانيون تماماً. وهم يريدون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة. ولقد قال هوبز بوجود حياة فطرية سابقة عن نشأة الجماعة أو المجموعة أو المجتمع.

ولكنها حياة فوضوية وصراع اضطّر الأفراد معها على التعاقد لإنشاء الجماعة السياسية وهذا التعاقد تم فيما بينهم واختاروا بمقتضاه حاكماً لهم لم يكن طرفاً في العقد ولم يرتبط لذلك تجاههم بشيء، وخصوصاً أن الأفراد تنازلوا بموجب العقد عن جميع حقوقهم الطبيعية. وترتب على ذلك أن السلطان الحاكم غير مقيد بشيء وهو الذي يضع القوانين ويعدلها حسب مشيئته. وانتهى هوبز إلى تفضيل النظام الملكي على النظامين الأرستقراطي والشعبي.

كما يرى هوبز أن مسيرة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء ويعتقد أنه من الخطأ الاعتقاد بغريزة إجتماعية تحمل الإنسان على الإجماع والتعاون. وإنما الأصل أو (الحالة الطبيعية) أن الإنسان ذئب للإنسان وأن الكل في حرب ضد الكل.

أخيراً، لقد كره هوبز الخصام وأعمال العنف وكان دفاعه عن الحكم المطلق قائماً على الحاجة إلى هذا النظام لتوفير السلام الداخلي وطمأنينة الأفراد وسيادة القانون.

كما طرح كذلك أن السلطة المطلقة تعتمد على اتفاق اختياري عقلي قبله الشعب وان الحكومة المطلقة التي تخرج عن شروط هذا الاتفاق خروجاً صريحاً واضحاً يصعب تبريرها حتى وفقاً لتعاليم ومبادئ هوبز. ومن هنا يختلف هوبز عن أنصار الحكم المطلق (أي الديكتاتوري) في أيامنا هذه.

هذا التعاقد يتطلب وجوب الصدق والأمانة و عرفان الجميل والتسامح والإنصاف والشراسة وفض الخلافات بالتحكيم.

ويجب أن تكون السلطة العامة مطلقة قوية إلى أبعد حد بحيث لا يعود الفرد بازائها شيئاً مذكوراً، ويكون واجب الخضوع المطلق، والا عدنا إلى الخصام والتناذب.

جون لوك:

ينطلق لوك من فكرة مفادها أن الإنسان يولد وعقله على الفطرة.

ومادام الناس يولدون بلا مورثات عقلية، فهم سواسية لا يفرق بينهم إلا نوع تربيته.

... للتمية، تدريب واستشارات في مجال تنمية المجتمعات والعمل المطبوع

الطابق الأول- مبنى بركات- شارع بدارو- بيروت؛ هاتف جوال: 908307 (3 961+) تلفاكس: 383968 (1 961+)

موقع الكتروني: www.fordevelopment.org بريد الكتروني: turtle@fordevelopment.org



يعتبر لوك أحد مؤسسي المذهب الحر الجديد. فهو يعارض هوبز في تصويره الإنسان قوة غاشمة، وتصوره حال الطبيعة حال توحشي يسود فيها قانون الأقوى – ويذهب إلى أن للإنسان حقوق مطلقة لا يخلقها المجتمع، وأن حال الطبيعة تقوم في الحرية. أي أن العلاقة الطبيعية بين الناس علاقة كائن بكائن حر تؤدي إلى المساواة. والعلاقة الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي، وهي تقيم بين الناس مجتمعاً طبيعياً سابقاً على المجتمع المدني وقانوناً طبيعياً سابقاً على القانون المدني.

وعلى ذلك حقهم ينحصر في تنمية حريتهم والدفاع عنها وعن حقوق أساسية لهم مثل حق الملكية وحق الحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما. يرى لوك (بعكس هوبز) أن الملكية الخاصة موجودة في حال الطبيعة، وأنها سابقة للمجتمع المدني وهذه النظرية حول الملكية تحمل عند لوك مكانة كبيرة.

إن حق الملكية حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوضعي وليس حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارته ولا تصبح الحيازة حقاً إلا إذا استلزمت العمل. على أن حق الملكية خاضع لشترطين الأول أن المالك لا يدع ملكيته تتلف أو تهلك والثاني أن يدع للآخرين ما يكفيهم.

يرى لوك أن الإنسان ((الحاذق العاقل)) وليست الطبيعة، في أساس كل ماله قيمة تقريباً إذ أن الملكية الطبيعية (خيرة) ليست بالنسبة للمالك ولكن بالنسبة إلى كل البشرية. من يملك أرضاً بعمله لا ينقص بل يزيد بالموارد المشتركة للجنس البشري. إن أكبر سعادة تقوم لا على التمتع بالملذات الكبرى بل على تملك الأشياء التي تعطي أكبر السعادات، وهو بهذا يعرف ((المتعة الرأسمالية)) على حد تعبير ((ليوستروس)). ومن أجل ضمان الملكية يخرج الناس من الحالة الطبيعية ويكونون مجتمعاً مدنياً غايته الأساسية المحافظة على الملكية، ويقول ((لوك)) كل حكومة لا غاية لها غير الحفاظ على الملكية من خلال الإرادة والتشريع لا الحكم.

إن القوانين والقضاة والشرطة هي التي يحتاج إليها الناس في حالة الطبيعة. وهذا ما تجلبه لهم الحكومة المدنية والحكم السياسي إذا هو نوع من الودعية سلمه مالكون إلى مالكين. والحكام إداريون في خدمة الجماعة ومهمتهم تقوم على تأمين الراحة والإزهار.

ويقول لوك أن الدولة قامت على أساس من عقد أو اتفاق واع بين الحاكم والمحكوم وقد التزم لوك على خلاف هوبز، جانب البرلمان ضد الملك

في نظريته عن سلطة الدولة والقانون، يضع لوك فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية والأشكال المختلفة للحكومة. وعنده إن الغرض من الدولة هو الحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل. ومن ثم فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية. وهذا يقسمها إلى تشريعية وتنفيذية واتحادية.

يرى لوك أن الناس في حالة طبيعية ليسوا كلهم قادرين على أن يحملوا الجميع على إحترام حقوقهم الطبيعية ولا يستطيع بمجهودهم الخاص حماية ما يعود إليهم أي حماية ملكيتهم لهذا إتفقوا في ما بينهم على إقامة حكومة تلتزم الناس بالمحافظة على إحترام حقوق الجميع. وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد ولكنه ليس عقداً غير مشروط وإنما يفرض التزامات متقابلة. فينبغي على

هذا العقد يفرض على الحكومة بعض الشروط والالتزامات.

فإذا ما خرجت حكومة ما عن أحكام العقد وهددت الحقوق الطبيعية فإنه يكون من حق المحكوم في هذه الحالة أن يعيد النظر في ما أقدم عليه من خلق هذه الحكومة وله عند الضرورة القصوى أن يثور عليها.

يرى لوك إن للمحكومين أن يثوروا إذا ما سلبت السلطة الحقوق الطبيعية وخصوصاً الحرية والملكية الفردية لكن استعمال حق المقاومة في نظره لا يهدف إلى تحقيق الأمان الشعبي بل إلى الدفاع عن النظام العام.

والاعتراف بحق المقاومة حر ووسيلة لحمل الأخير على التفكير تسمح بإبعاد خطر الثورة الشعبية ولا تشكل مطلقاً دعوة إلى العصيان. إن معنى الحرية الشخصية عند لوك هو أنه ليس هناك سيادة طبيعية لأحد على الآخر. إن سلطة الأب أعطيت له لكي يربي الإبن ويجعل منه إنساناً أي كائناً حراً. فهي واجب طبيعي أكثر منه سلطة وهي مؤقتة ولا تشبه في شيء سلطة السيد على العبد، وتفقد بسوء الاستعمال والتقصير. إن السلطة السياسية تراضي مشترك وعقد إداري، ذلك لأن أعضاء المجتمع متساوون عقلاً.

فأساس المجتمع الحرية، والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية لا محوها لمصلحة الحاكم.

إن الفكر السياسي عند لوك فكر علماني، وهو يفصل بين الزماني والروحي، ويرى إن الآراء الدينية تتمتع بحق مطلق وشامل بالسماحة.



الواقع أن لوك لم يكن ثورياً رغم كونه منظرًا لثورة. وكان يحذر من السيادة الشعبية كما يحذر من الملكية المطلقة، وكان همه الرئيسي النظام والأمن.



جان جاك روسو:

يرى روسو إن الإنسان طبيعي لا هو بالخير ولا هو بالشرير، وإن المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية. وإن القوانين قد شرعت لتثبيت قوة الظالم على المظلوم، والناس يستطيعون تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره بحيث لا يجوز النزول عنها لأحد.

يفترض روسو إن الإنسان كان متوحداً في الغالب لا يعرف أهله أو حتى لم يكن يعرف أولاده ولا لغة له ولا صناعة ولا فضيلة ولا رذيلة من حيث أنه لم يكن له مع أفراد نوعه أي علاقة يمكن أن تكون علاقة خلقية. وكان حاصلها بسهولة على وسائل ارضاء حاجاته الطبيعية ولم يصاب الا بالقليل من الأمراض وقلمما كان يحتاج إلى الأدوية لأن الصحة إنما تعتل بالإسراف في المعيشة وبالميل المصطنعة وما ينتج عنها من اجهاد جسيمي وعقلي.

يرى روسو ان الحرية هي التي تميز الإنسان أكثر من الفهم (الموجود في الحيوان إلى حد ما) ويقول ان الحيوان ينفاد لدافع الطبيعة ولكن الإنسان يرى نفسه حراً في الانقياد له أو مقاومته.

ويعتقد روسو أن هوبز قد أخطأ في قوله أن حالة الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء، فإن هاتين العاطفتين لا تنشآن إلا في حالة الاجتماع، فالإنسان المتوحد كان كاملاً سعيداً لأن حاجاته قليلة. ولكن كيف خرج الإنسان من هذه الحالة؟ خرج الإنسان منها اتفاقاً بأن عرضت له أولاً اسباب طبيعة كالجدب والبرد والقيظ اضطرتة إلى التعاون مع غيره من أبناء نوعه... تعاوناً مؤقتاً كان الغرض منه صيد الحيوان. ثم اضطرتهم الفيضانات والزلازل إلى الاجتماع بصفة مستديمة فأخترعت اللغة فتغير السلوك وبرز الحسد.

ان هذا الاجتماع بنوعيه، المؤقت والمستديم، يمثل في رأي روسو، حالة التوحش الخالية من القوانين وليس فيها ردع سوى خوف الانتقام ولكن تطور حياة الإنسان واتساع ضرورتها أدى إلى نشوء حالة مدنية منظمة بالقوانين تثبت الملكية ويتوسط التفاوت بين الناس. وهكذا يتحول الإنسان الطيب بالطبع إلى شرير بالاجتماع.

إن الاجتماع قد أضحى ضرورياً ومن العبث إغائه والعودة إلى حالة الطبيعة. وكل ما تستطيع صنعه هو أن تصلح مفاصله بأن تقيم الحكومة الصالحة وتهيئ لها بتربية المواطنين الصالحين.

وقد لجأ الأغنياء إلى الحيلة للإيقاع بالفقراء وقد ابتكروا كما يقول روسو، أنكى خطة عندما قالوا للفقراء نتحد لكي نحمي الضعفاء من الظلم والجور، ونضع قوانين العدل والسلم وبدلاً من أن نستنفذ قوتنا في الاقتتال نوحده أنفسنا في سلطة عليا وفق الشرائع الحكيمة. وهكذا قاد تأسيس الملكية الأرضية البشر إلى الميثاق الاجتماعي.

هذه المسألة التي يعالجها روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) يذهب إلى أن هذا الفرض (الحرية والحقوق) ممكن التحقيق عندما تُجمع الكثرة المفككة على أن تُؤلف شعباً واحداً، وأن تضع القانون محل الإدارة الفردية وينزل كل واحد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع بأكمله، وهذا هو البند الوحيد للعقد الاجتماعي إذ بمقتضاه يصبح الكل متساوين في ظل القانون، والقانون ارادة الكل تقر الكلي أي المنفعة العامة وأن الشعب لا يريد إلا المنفعة العامة. فالإرادة الكلية مستقيمة دائماً ومن ياب الخضوع لها يرغمه المجتمع بأكمله.

وهكذا نجد أن العقد الاجتماعي لا يتمخض، من منظور روسو عن تكوين المجتمع كتنظيم سياسي فحسب، وإنما يحدد أيضاً العلاقات المتبادلة بين الشعب وبين الذين انتخبهم كيما يحكموه.

لقد كان العقد أداة إرادية يتنازل به الأفراد عن حريتهم الطبيعية إلى كل فرد آخر، وأدبوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة واتفقوا على قبول أحكام هذه (الإرادة العامة) كأحكام نهائية قاطعة، وكانت هذه الإرادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، وإذا ما فهمت هذه السلطة فهما صادقا فإنها سلطة (مطلقة) و(مقدسة) ولا يمكن الخروج عليها. أما الحكومة فهي أمر ثانوي عرضي، فالملك والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة.

إن العقد الاجتماعي عند روسو ليس عقداً بين أفراد (كما عند هوبز) ولا عقداً بين الأفراد والسلطات (كما عند لوك) فموجب هذا العقد، كما يرى روسو، فإن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة كلها، بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص.

...للتنمية، تدريب واستشارات في مجال تنمية المجتمعات والعمل التطوعي

الطابق الأول- مبنى بركات- شارع بدارو- بيروت؛ هاتف جوال: 908307 (3 961+) تلفاكس: 383968 (1 961+)

موقع الكتروني: www.fordevelopment.org بريد الكتروني: turtle@fordevelopment.org



ويتلخص جوهر العقد الاجتماعي حسب روسو على النحو الآتي:

❖ يضع كل واحد منا شخصه وكامل حقوقه تحت الأمرة العليا للمشيئة العامة وان غاية العقد الاجتماعي الحفاظ، ولا ريب على حياة المتعاقدين.
❖ ولكن من يرغب بالحفاظ على حياته بمعونة الآخرين ملزم بالتضحية بها في سبيلهم عندما يقتضي الأمر. ذلك إن الفرد عندما يمنح نفسه للمجتمع، يستودعه أمواله أيضاً.

فروسو يرى أن الميثاق الاجتماعي يجعل من الدولة مالكة أموال رعاياها كافة. غير أن الدولة التي تتقبل أموال رعاياها وممتلكاتهم لا تجردهم منها وإنما تضمن لهم تملكهم المشروع فالدولة وحدها قادرة على تحويل الإغصاف إلى حق للتمتع على ملكية.
ثم يأتي روسو على أهم جانب من جوانب نظرية وهو الجانب الذي يميزه عن النظريات الأخرى، فليس من المعقول في نظر روسو أن تتخيل عقداً يتعهد أحد الطرفين بموجبه أن يأمر، والثاني أن ينصاع، ان العقد الوحيد هو الذي يتولد عنه الحسم السياسي.

وكل عقد يحد من سلطة الشعب السائدة المطلقة يقوّض أساس الميثاق الاجتماعي، ليس ممثلوا السلطة التنفيذية إذا كانوا قادة الشعب أو رؤساء، وإنما هم موظفون عنده وهو من يعينهم أو يسرّحهم، ولا تقوم وظيفتهم على أساس بنود عقد محدد وإنما على أساس انصياعهم للواجب الذي تفرضه الدولة.

إن أشكال الحكم في نظر روسو ليست أكثر من أشكال تنظيمية للسلطة التنفيذية ومهما اختلفت أشكال الحكم، تبقى السلطة السيادية على الدوام من حق الشعب. ولكن قد يعهد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية أما إلى الجزء الأكبر من الشعب، وأما إلى عدد محدود صغير من الأشخاص، وأما إلى شخص واحد، ويطلق على الشكل الأول من أشكال الحكم اسم الديمقراطية وعلى الثاني الأرستقراطية، وعلى الثالث اسم الملكية.

اختار روسو الديمقراطية في حقبة لم تتواجد فيها الديمقراطية لا في الواقع ولا في الأفكار، وبما أن الشروط التاريخية للديمقراطية لم تكن متوفرة، وجد روسو نفسه مضطراً أما لقبول أيديولوجية الليبرالية البرجوازية التي كانت يومئذ الإيديولوجية السائدة (حرية، مساواة، ملكية) وأما بناء مدينة طوباوية لكنها في نفس الوقت عقلانية.

حاول روسو في (العقد الاجتماعي) أن يثبت:

- ❖ أنه يستحيل في المجتمع الحر أن يحكم أي إنسان من قبل أي إنسان آخر،
- ❖ وكيف أن كل فرد هو في أن معاً رعية ومواطنين،
- ❖ وأن السلطة الشرعية لا بد أن تنبثق عن موافقة المحكومين،
- ❖ وأن السيادة تكمن في الإرادة العامة في اجتماع الأمة،
- ❖ وأن الذين يشغلون منصباً عاماً لا يؤدون مهامهم بمقتضى حقهم الخاص، أو حق موروث، وإنما بمقتضى سلطة أوكلها إليهم، الشعب.



"...

- حين تغيب دولة القانون والمؤسسات. وتحارب الديمقراطية ودعاتها الحقيقيون.
- حين ينتشر الفساد والإفساد، بفعل السياسات السائدة، وتنعدم المحاسبة والرقابة.
- حين تمارس الضغوط لإفساد القضاء، وربطه بأجهزة ملاحقة المواطنين.
- حين ينظر بريية للمواطن العادي ويزرع في نفسه الخوف.
- حين يلاحق ويسجن ويبعد لرأي يديه قولاً أو كتابة أو مجرد تفكير في طور الظهور.
- حين يجبر ليس فقط على أداء واجباته، ومنها المفروضة عليه تعسفاً، وإنما كذلك على استعمال الرشاوى للوصول إلى بعض حقوقه الشخصية ومعاملاته الإدارية
- حين يفقد كرامته كل مرة يقف فيها أمام موظف، مهما كانت درجته في السلم الإداري، لانجاز معاملة إدارية.
- حين يصبح عديم الثقة بكل ما حوله، و يهتز لديه مفهوم القيم التي كانت قد تأصلت قبله وحوله.
- حين يكره على انتخاب من لا يريد ولا يثق به ليصبح ممثلاً له في المجالس الشكلية، أو النقابات المهنية أو الإدارات المحلية.
- حين لا تتوفر له ولعائلته الحماية الغذائية ولا الصحية ولا ضمانات الشيخوخة.
- حين لا يجد عملاً يكفي احتياجاته واحتياجات عائلته، ويترقب اقرب فرصة لمغادرة الوطن والبحث عن عمل في بلاد الله الواسعة، التي أصبحت تضيق به وبأمثاله من المهاجرين.
- حين لا يتوفر له التعليم المناسب لقدراته العلمية والمادية.
- حين يرى الثراء الفاحش لدى من لا يعمل، والبؤس المدقع نصيب من يشقى ويعمل.
- حين يرى ويلمس ويعاني من كل هذا،

فهل سيعتز بلقب مواطن؟

وهل ستعني المواطنة له شيئاً؟

وهل يلام كثيراً إن فكر بإعطاء ولائه لمن يشعره بأنه قادر على الوقوف إلى جانبه، مثل طائفته، مذهبه، عشيرته... دون أن يلام ويجرم من يدفعه لذلك؟

ألا يحس دائماً إنه من الآخرين؟ وبأنه في مرحلة ما قبل المواطنة؟

..." (المواطن العربي ما قبل المواطنة، د. هايل نصر)



1- حقوق المواطن وواجباته،

عادة ما يتضمن دستور الدولة (في حال وجوده) حقوق المواطن الأساسية وواجباته. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدستور هو المرجع القانون الأساس في الدولة ويتم قياس مدى قانونية وشرعية القوانين بناء عليه.

من ناحية أخرى،

فإن للمعاهدات والاتفاقيات الدولية (في حال وقعت الدولة عليها وأبرمتها) سلطة أعلى من الدستور. وتكون الدولة ملزمة بتعديل دستورها وقوانينها بما يتناسب مع المعاهدة أو الاتفاقية الدولية التي أبرمتها.

أ- حقوق المواطن

ويمكننا تصنيف حقوق المواطن في ثلاث فئات، وفيما يلي قائمة بالبعض منها:

الحقوق المدنية	الحقوق السياسية	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
<ul style="list-style-type: none"> • الحق في الحرية الفردية والحريات العامة، • الحق في التعبير بكل الأشكال، • الحق في الملكية الخاصة، • الحق في المساواة أمام القانون، • الحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة داخل حدود الدولة ومغادرتها والرجوع إليها، • الحق في الحماية القانونية، • الحق في الحماية من سوء المعاملة أو التعذيب، • الحق بالمعرفة وبالوصول للمعلومات، • الحق في إنشاء التجمعات السلمية، • الحق في الهوية واكتساب الجنسية، • الحق في الحصول على محاكمة عادلة وعدم الاعتقال أو التوقيف التعسفي، • ... 	<ul style="list-style-type: none"> • الحق في الترشح والانتخاب دون ضغط أو إكراه، • الحق بالمشاركة في صنع القرارات السياسية، • الحق في تأسيس تجمعات سياسية ونقابية والانتساب إليها، • الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، • الحق في الاحتجاج السلمي والاضراب والاعتصامات المدنية، • الحق في تشكيل مجموعات ضغط ومناصرة أو مدافعة، • ... 	<ul style="list-style-type: none"> • الحق في الحصول على رعاية صحية مناسبة، • الحق في التعليم، • الحق في ضمان الشيخوخة، • الحق في الضمان الاجتماعي (تأمين صحي، أمومة، إصابات العمل والأمراض المهنية، تأمين ضد البطالة والتقاعد) • الحق في العمل، • الحق في العيش ضمن بيئة سليمة وصحية، • الحق في الحصول على أجر عادل، • الحق في عدم التمييز بالمعاملة، • ...

"...، وفي الدول الديمقراطية التعددية التي تسمح بتداول السلطة تقدم المعارضة برنامجاً يتعارض مع سياسة الحكومة. وتدعي أنه لا بد من

الوصول إلى السلطة لتنفيذه، وذلك إما بالمشاركة في الحكم أو بانتزاعه.

أما في حالة حركات الاحتجاج وجماعات الضغط فهي تعارض أو تحاول أن تؤثر لتحصيل مطالب أو للتأثير على النظام الحاكم دون أن تصل إلى الحكم. فحركة الاحتجاج لا تطرح نفسها بديلاً، بل تعارض سياسته مطالبة أن يقوم الحكم القائم بتغييرها وتنفيذ مطالب حركة الاحتجاج..."

(عزمي بشارة، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، 2009)



ب- واجبات المواطن،

تشير دائرة المعارف البريطانية الى المواطنة بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.

وفيما يلي الواجبات الاساسية للمواطن:

- 🔴 الحفاظ على الوطن والدفاع عنه،
- 🔴 ممارسة الحقوق والحريات في ظل احترام حقوق الآخرين والأمن الجماعي والمصلحة العامة،
- 🔴 احترام ومراعاة أقرانه دون أي تمييز في إطار الاحترام والتسامح

- 🔴 حماية المصالح الأساسية للمجتمع
- 🔴 دفع الضرائب
- 🔴 احترام القوانين،
- 🔴 المشاركة في الحياة العامة،
- 🔴 المحاسبة والمسائلة،

وهناك من صنف الواجبات كالتالي:

واجبات إجبارية وهي التي يؤديها المواطنون بمطلق إرادتهم وإختيارهم، وأهمها	واجبات قانونية، وهي التي ينص عليها القانون ويفرض تنفيذها على جميع المواطنين، وأهمها
<ul style="list-style-type: none"> 🔴 إهتمام المواطن بنفسه 🔴 إهتمام المواطن بالمواطنين الآخرين 🔴 التضحية في سبيل الوطن 🔴 الواجب الإنتخابي 	<ul style="list-style-type: none"> 🔴 طاعة القانون وإحترام النظام 🔴 دفع الضرائب 🔴 الدفاع عن الوطن

2- المواطن يرصد ويحاسب؛ كيف؟ ومع من؟ ومتى؟ نرجو منك إكمال تعبئة الجدول أدناه.

كيف يحاسب	يرصد
<ul style="list-style-type: none"> 🔴 يسأل نواب منطقتهم عن الموضوع وكيف سيتحركون من أجله، 🔴 يسأل السلطات العامة الامنية أو القضائية عن الموضوع ويطلبها بالتحرك، 🔴 ينبّه وسائل الإعلام عن الأمر، 🔴 يتواصل مع منظمات غير حكومية معنية، 🔴 يطرح الأمر مع الحزب الذي يناصره ويطلب حزبه بالتحرك، 	الانتهاكات للقوانين
<ul style="list-style-type: none"> 🔴 يوجه رسائل مباشرة إلى رؤسائهم وجاهياً أو عبر المراسلات، 🔴 ينبّه وسائل الإعلام للأمر، 	عمل الموظفين العاميين في المؤسسات الرسمية



فرح أنطون

فرح بن أنطون بن الياس أنطون (1874-1922م)، صحافي وروائي ومسرحي وكاتب سياسي واجتماعي. ولد وتعلم في طرابلس الشام، وانتقل إلى الإسكندرية في مصر هرباً من الاضطهاد العثماني عام 1897م، فأصدر مجلة "الجامعة" وتولى تحرير "صدى الأهرام" ستة أشهر، وأنشأ لشقيقته روز أنطون حداد مجلة "السيدات" وكان يكتب فيها بتوقيع مستعارة.

رحل إلى أمريكا سنة 1907م، فأصدر مجلة وجريدة باسم "الجامعة"، وعاد إلى مصر، وشارك في تحرير عدة جرائد، وكتب عدة روايات تمثيلية، وعاود إصدار مجلته، فاستمر إلى أن توفي في القاهرة.

كان فرح أنطون واحداً من أبرز المثقفين السياسيين والاجتماعيين العرب في الدولة العثمانية، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ورائداً من رواد حركة التنوير.

تأثر بأفكار المصلحين الأوروبيين "روسو" و"فولتير" و"رينان" و"مونتسكيو"، وكان داعية للتسامح الديني والسياسي والاجتماعي بين المسيحيين والمسلمين. كما تأثر بفلاسفة عرب ومسلمين عديدين من أمثال "ابن رشد" و"ابن طفيل" و"الغزالي" و"عمر الخيام"، وآخرين وأمن بالاشتراكية واعتبر أنها تحمل الخلاص للإنسانية.

وعكست ثقافة فرح أنطون الواسعة انحيازه للإنسان، بغض النظر عن دينه أو لونه أو عرقه، وأراد أن ينشر في الشرق العربي النظريات العلمية والفلسفية والاجتماعية التي هزت الغرب وأطلقت في الأفق الواسعة الجديدة، لعله ينتفض ويخطو خطوات واسعة وجريئة في طريق التحرر الفكري والراقي الاجتماعي والعلمي.

وقد أثارت كتابات فرح أنطون الجريئة، وأفكاره التنويرية التي تدعو إلى التسامح ونبذ التعصب، واحترام عقول الناس، عدداً من الكتاب السلفيين ورجال الدين المسلمين والمسيحيين، فكتبوا منتقدين فكره، متهمينه بالإلحاد والعلمانية.

من أبرز الأعمال، التي تركها لنا فرح أنطون الكتب التالية: ابن رشد وفلسفته، الحب حتى الموت، الدين والعلم والمال، الوحش الوحش الوحش، أورشليم الجديدة، مريم قبل التوبة.

أما الكتب التي ترجمها فهي: الكوخ الهندي، بولس وفرجينى، أتالا، ابن الشعب، نهضة الأسد، تاريخ المسيح، تاريخ الرسل، زارا توسترا، ملفا. وكلها من كنوز الأدب العالمي. وكان ينشر الأخبار العلمية تقديراً منه للعقل البشري، هادفاً إلى حث الشرقيين على احترام العقل والافتداء به.



أحمد لطفي السيد

ولد أحمد لطفي السيد (1872-1963) في قرية برقين، مركز السنبلولين بمحافظة الدقهلية وتخرج من مدرسة الحقوق سنة 1894. عمل لبعض الوقت وكيلًا للنيابة ثم سافر إلى أوروبا وأقام في جنيف عدة سنوات درس خلالها الفلسفة والآداب دراسة حرة بجامعة جنيف.

عمل وزيرًا للمعارف ثم الداخلية ورئيسًا لمجمع اللغة العربية ورئيسًا لدار الكتب ومديرًا للجامعة المصرية (تغير اسمها عام 1936 لجامعة فؤاد الأول) ويعتبر من قادة التنوير والتنقيف في مصر في القرن العشرين.

وكان لا يؤمن بأي معنى لكلمة الأمة إلا (الأمة المصرية)، فقد كتب ذات يوم في مجلة الجريدة التي أسسها يقول: إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد القومية الوطنية (نريد الوطن المصري) والاحتفاظ بها والغيرة عليها غير التركي على وطنه والإنجليزي على قوميته لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا على المشاع وسط ما يسمى بالجامعة الإسلامية.

طالب باستقلال الجامعة المصرية، وقدم استقالته حين أقصى طه حسين عن الجامعة سنة 1932. كما قدم استقالته مرة أخرى حين اقتحمت الشرطة حرم الجامعة عام 1937.

نادى باستقلال مصر عن الاحتلال البريطاني وكان ضمن وفد مصر الذي طالب بالاستقلال في مؤتمر السلام في فرساي. نادى بفرعونية مصر، كما نادى بتعليم المرأة، وتخرجت في عهد رئاسته للجامعة أول دفعة من الطالبات عام 1932.

دعا إلى حرية الفكر وهو صاحب القول الشهير "الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية".

لقب بأستاذ الجيل وهو مؤسس حزب الأمة ويعتبر رائد الليبرالية العربية.

نقل إلى العربية كتب أرسطو: "علم الطبيعة" و"السياسة" و"الكون والفساد" و"الأخلاق". وجمع إسماعيل مظهر مقالاته في "صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية" و"المنتخبات" جزآن و"تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع"



علي حسن أحمد عبدالرزاق

ولد علي حسن أحمد عبدالرزاق (1888-1966) في قرية أبو جرج بمحافظة المنيا في مصر. حفظ القرآن في كتاب القرية، ثم ذهب إلى الأزهر حيث حصل على درجة العالمية. درس في جامعة أوكسفورد البريطانية. وعقب عودته عُين قاضيا شرعيا.

عمل علي عبد الرزاق بالمحاماة، ثم انتخب عضوا في مجلس النواب، ثم عضوا في مجلس الشيوخ، ثم اختير وزيرا للأوقاف.

أصدر عبدالرزاق عام 1925 كتاب "الإسلام وأصول الحكم" الذي أثار ضجة بسبب آرائه في موقف الإسلام من "الخلافة"، وقد استنقذ الكتاب حفيظة مشايخ الأزهر المتزمتين، وتعرض مؤلفه للأذى، إذ أبعد عن الأزهر وسحبت منه شهادة العالمية كما قطع مرتبه وحرّم من أية وظيفة عامة.

تتبع أهمية كتاب "الأسلام وأصول الحكم" أنه الأول من نوعه في العالم الإسلامي الذي يؤكد صراحة أن الإسلام دين وليس دولة، وأن "الخلافة ليست أصلا من أصول الإسلام وأن هذه المسألة دنيوية سياسية أكثر من كونها مسألة دينية وأنها مع مصلحة الأمة نفسها مباشرة، ولم يرد بيان في القرآن ولا في الأحاديث النبوية في كيفية تنصيب الخليفة أو تعيينه"، وذهب عبد الرزاق في كتابه إلى القول بأن "التاريخ يبين أن الخلافة كانت نكبة على الإسلام وعلى المسلمين وينبوع شر وفساد".

حاضر طالبة الدكتوراة في جامعة القاهرة عشرين عاما في مصادر الفقه الإسلامي، وله عدد من الكتب، منها: (أمالي علي عبد الرزاق) و(الإجماع في الشريعة الإسلامية) و(من آثار مصطفى عبد الرزاق)



قاسم أمين

ولد قاسم أمين (1863-1908م) لأسرة من مصرية من الطبقة المتوسطة. وبعد إتمام دراسته النظامية في مصر، أكمل دراسة القانون في (مونبلييه) بفرنسا، وقضى فيها أربعة أعوام من عام 1881م إلى 1885م، يدرس المجتمع الفرنسي، ويطلع على ما أنتجه المفكرون الفرنسيون من المواضيع الأدبية والاجتماعية والسياسية، وأعجبته في فرنسا تلك الحرية السياسية التي تسمح لكل كاتب أن يقول ما يشاء حيث يشاء.

بعد عودته إلى مصر، عمل قاسم أمين في القضاء وتدرج فيه حتى أصبح مستشاراً، أقام مبدأ الحرية ومبدأ التقدم على أسس من الثقافة العربية المسلمة، وكان من رأي الشيخ محمد عبده في الإصلاح، فقد رأى أن كثيراً من العادات الشائعة لم يكن أساسها الدين، وقد كتب العديد من المقالات في الصحافة عن العطل الاجتماعية في مصر.

كان كاتباً وأديباً فذاً، ومصلاً اجتماعياً اشتهر بأنه زعيم الحركة النسائية في مصر ومحرر المرأة المسلمة، كما اشتهر بدفاعه عن الحرية الاجتماعية وبدعوته لتحقيق العدالة، وإنشائه الجامعة المصرية، وبدعوته للتربية في سبيل النهضة القومية.

أصدر كتاب (تحرير المرأة) في عام 1898م، ثم كتاب (المرأة الجديدة) بعد عامين، وتكلم في كتابه الأول عن الحجاب وتعدد الزوجات والطلاق، وأثبت أن العزلة بين المرأة والرجل لم تكن أساساً من أسس الشريعة، وأن لتعدد الزوجات والطلاق حدوداً يجب أن يتقيد بها الرجل، ثم دعا إلى تحرير المرأة لتخرج إلى المجتمع وتلم بشؤون الحياة، وطالب في كتابه الثاني (المرأة الجديدة) بإقامة تشريع يكفل للمرأة حقوقها وبحقوق المرأة السياسية.

وقد لقيت هذه الآراء عاصفة من الاحتجاج والنقد في المجتمع المصري، غير أن أمين لم يتزعزع أمام هذه العاصفة، فقد ظل لسنتين يدرس الكتب والمقالات للرد عليها.

لقد قاد قاسم أمين الحركة الأولى في مجال تحرير المرأة وتبعه كثير من الزعماء.

وفي مجال الأدب دعا أمين، إلى تحرير اللغة العربية من التكلف والسجع، لكن أحداً لم يتفق معه على التحرر من حركات الإعراب، فماتت دعوته في مهدها.



محمد عبده

ولد محمد عبده بن حسن خير الله التركماني (1849-1905م) في قرية محلة نصر بمركز شبراخيت في محافظة البحيرة في مصر، من أب تركماني الأصل وأم مصرية.

تعلم القرآن وحفظه في الجامع الأحمدي بطنطا ثم انتقل بعد ذلك إلى الأزهر بالقاهرة في عام 1866م، وظل يدرس فيها حتى نال شهادة العالمية في عام 1877م، ثم قام بتدريس التاريخ في مدرسة دار العلوم.

اشترك في ثورة أحمد عرابي ضد الإنجليز، وبعد فشل الثورة حكم عليه بالسجن ثم بالنفي إلى سوريا لمدة ثلاث سنوات، وسافر بدعوة من أستاذه جمال الدين الأفغاني إلى باريس عام 1884م، وهناك أسس معه صحيفة العروة الوثقى، وفي عام 1885م غادر باريس إلى بيروت، وفي ذات العام أسس جمعية سرية بذات الاسم، العروة الوثقى، كما اشتغل بالتدريس في المدرسة السلطانية ببيروت.

في عام 1889م عاد محمد عبده إلى مصر بعفو من الخديوي توفيق. وفي نفس العام عين قاضياً في المحاكم الأهلية، ثم رقي إلى منصب مستشار في محكمة الاستئناف عام 1891م، وفي عام 1899م عين في منصب المفتي، وتبعاً لذلك أصبح عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى.

ساعد الشيخ عبده تصوفه المنفتح في توجهه إلى تعلم الحساب والهندسة والمنطق وعلوم الحياة، ومنذ وصول جمال الدين الأفغاني إلى مصر عام 1871م، التقاه محمد عبده ولازمه كظله فأخرجه من حياة العزلة إلى دراسة العلوم الحديثة كالفلسفة والرياضيات والأخلاق والسياسة والفن وغير ذلك مما لم يكن مألوفاً في مناهج الأزهر.

اعتبر محمد عبده أن الإصلاح الديني يجب أن يكون في المقدمة الأولى لرقى المجتمعات، وكان يرى أن الإصلاح الديني يبدأ من المدرسة واستخدام العقل في معرفة الظواهر الطبيعية. كما دعا إلى اقتباس النظام الدستوري البرلماني من الغرب وهذا هو السبيل الوحيد الذي يقود إلى الاستقلال والحكم الدستوري البرلماني.

كان محمد عبده على خلاف شديد مع مشايخ الأزهر التقليديين. فيقول في حوار مع الشيخ محمد البحيري (أزهري) أنه "مكث عشر سنين وهو يكنس من دماغه ما علق فيه من وساخة الأزهر، ولم يبلغ ما أراه من النظافة" (الأعمال الكاملة، بيروت: 1972 - 1974). وكان لا يتورع عن أن يطلق على الأزهر نعوت مثل الإسطبل والمارستان والمخروب.

أسس الإمام عبده في عام 1900م جمعية إحياء العلوم العربية لنشر المخطوطات، وألف الكثير من الكتب مثل "الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية" و"رسالة التوحيد" و"الرد على هانوتو الفرنسي" و"تقرير إصلاح المحاكم الشرعية عام 1899م" وتحقيق وشرح "البصائر القصيرية للطوسي" وتحقيق وشرح "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للجرجاني.



جمال الدين الأفغاني

ولد جمال الدين الحسيني الأفغاني (1838 – 1897) في "أسعد آباد" إحدى القرى القريبة من العاصمة الأفغانية كابل. وعندما بلغ الثامنة انتقل إلى العاصمة مع والده وتعلم اللغتين العربية والأفغانية، وتلقى علوم الدين، والتاريخ، والمنطق، والفلسفة، والرياضيات. وفي الثامنة عشرة من عمره سافر إلى الهند، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية. عاد إلى بلاد الأفغان، وعمل في حكومة الأمير "دوست محمد خان" وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة)، إحدى مدن الأفغان.

بسبب القلاقل الذي مرت بها أفغانستان في تلك الفترة قرر جمال الدين الأفغاني الرحيل إلى الهند التي وصلها عام 1869، ولم يمكث هناك طويلاً، فسرعان ما غادرها إلى مصر عام 1870م، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها، فغير وجهته إلى الأستانة (عاصمة الامبراطورية العثمانية). لكنه عاد إلى مصر مرة ثانية ومكث فيها ثمانية أعوام قبل أن يرغمه الخديوي توفيق باشا على مغادرتها بسبب دعوته لإصلاح النظام السياسي، فغادر إلى الهند ثم فرنسا حيث التقى محمد عبده وأخرجها معاً جريدة (العروة الوثقى)، ثم انتقل إلى طهران بدعوته من حاكمها ناصر الدين، واضطر لمغادرتها إلى روسيا بعد شيوع أفكاره، وعاد إليها مرة أخرى عام 1889 بدعوة من الحاكم الذي انقلب عليه مجدداً ورحله إلى تركيا، وقد استمر في التنقل إلى أن وصل لندن وشنّ هجوماً على شاه إيران وسياساته الفاسدة عبر كتاباته الصحفية، وفي عام 1892 دعاه السلطان عبد الحميد للإقامة في الأستانة، وبقي فيها إلى حين وفاته في مدينة اسطنبول في تركيا.

في كتاباته عزى الأفغاني تخلف الشرق إلى أمرين: التعصب الديني واستبداد الحكام. ودعا إلى الحكومة الدستورية والتي الشوري كفلسفة حكم وليس كنظام مفصل وجاهز لكل زمان ومكان، وطالب بتعليم المرأة ودافع عن حرية الصحافة، ورأى أن الغرب نهض بالعلم والعمل وأن الشرق انحط بالجهل والكسل. وهو القائل: جمود بعض المتعممين أضر بالاسلام والمسلمين".

كتب عنه الزعيم الهندي الجواهر لال نهرو فوصفه بأنه: "أكبر المصلحين في مصر خلال القرن التاسع عشر، وأنه أراد أن يقدم الاسلام وفق مقتضيات العصر، وأن نفوذ وتأثير السيد جمال الدين لم يقتصر على مصر، بل امتد إلى الهند وإلى كافة البلدان العربية والإسلامية".

كان جمال الدين عارفاً باللغات العربية والأفغانية والفارسية والسانسكربتية والتركية وتعلم الفرنسية والانجليزية والروسية. لم يكثر من التأليف والتصنيف اعتماداً على ما كان يبثه في نفوس العاملين وانصرافاً إلى الدعوة لفكره بالسري والعلن. له مؤلفان: "تاريخ الأفغان"، و"رسالة في الرد على الدهريين".



عبد الرحمن الكواكبي

عبد الرحمن الكواكبي (1854 - 1902) من رواد مفكري النهضة العربية. ولد في حلب بشمال سوريا وتعلم في مدارسها ثم عُيّن محرراً للجريدة الرسمية وهو في الثانية والعشرين من عمره وتقلب في الوظائف العامة وأصدر جريدة "الشهباء" ثم "اعتدال".

لكن أفكاره الإصلاحية ومحاربه للفساد ودفاعه عن الفقراء أزعجت والي حلب كامل باشا، فأمر بالاعتداء عليه ونهب أمواله واغتصاب أراضي مزرعته، فقرر الهرب وسافر سرا إلى مصر في عام 1899.

سكن الكواكبي في القاهرة وعرف في مصر واشتهر أمره عندما نشر كتابه "أم القرى" الذي سمي نفسه فيه بالسيد الفراتي، وكان قد ألفه في حلب قبل سفره إلى مصر.

ثم نشر باسم مستعار هو "الرحالة ك" في جريدة المؤيد القاهرية مقالات عن الاستبداد ما لبث أن نقحها وزاد عليها، في كتاب يحمل العنوان "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".

وبتكاليف من الخديوي عباس الذي كان يسعى للحصول على المبايعه له بالخلافة على العالم الإسلامي، قام الكواكبي بجولة في شبه الجزيرة العربية وسواحلها والهند ودول شرقي آسيا، وفي سواحل إفريقية الشرقية والغربية، دامت ستة أشهر، وبعد عودته بثلاثة أشهر توفي (يقال مسموماً) ودفن في القاهرة.

تتبع شهرة وأهمية عبد الرحمن الكواكبي من كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد". ففي هذا الكتاب الذي طبع بعد وفاة صاحبه، أي في عام 1905، يقرر الكواكبي أن الاستبداد هو سبب الانحطاط التاريخي للمسلمين. ويعتبر أن استبداد الحكومات هو الأخطر على الناس لأنها تتحكم في حياة الفرد وسائر نشاطه.

ويذهب الكواكبي أبعد من ذلك فيرى أنه حتى الحكومات العادلة إذا أمنت المسؤولية والمؤاخذه، فإنها تسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه.

ولذلك فإن على الرعية العاقلة، كما يقول الكواكبي، أن "تقيد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها لتأمن من بطشه، فإن شمش هزت به الزمام وإن صال ربطته، وفي هذا المقدار كفاية لمعرفة ما هو الاستبداد بالإجمال".

وينتهي الكواكبي إلى أن الحكومة أيا كان نوعها لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والمحاسبة، وأن الأمم المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد التخلص من الاستبداد.



خير الدين التونسي

لا يُعرف الكثير عن حياة خير الدين التونسي "1810-1890"، سوى أنه كان مملوكاً تركياً تربى في بيت "تحسين باي" نقيب الأشراف في اسطنبول، ثم بيع إلى "أحمد باي تونس"، فانتقل إليها، وتلقى في قصر "الباي" تعليماً دينياً وعسكرياً، وأتقن عدداً من اللغات؛ كالتركية والفارسية والإنجليزية والفرنسية.

سافر خير الدين إلى فرنسا عام 1853، وبقي فيها أربع سنوات، ثم عاد إلى تونس وتدرج في العديد من المناصب الرسمية حتى وصل إلى منصب الوزير الأكبر (رئيس الوزراء) في عام 1873.

اختلف مع الباي، فاضطر إلى تقديم استقالته في عام 1877م وعاش في قصره بعيداً عن المشاركة في الحياة العامة، ثم طلبه السلطان عبد الحميد للاستفادة من جهوده في الإصلاح، فسافر إلى اسطنبول، وأسندت إليه رئاسة لجنة تقوم بمراجعة الوضع المالي للدولة العثمانية، ثم لم يلبث أن عيّنه السلطان عبد الحميد الثاني "صدرًا أعظم". وحاول خير الدين إقناع السلطان عبد الحميد بإصلاح نظام الحكم، فلما أخفق قدم استقالته من منصبه في عام 1879م وبقي على اتصال ببلاط السلطان، وأصبح عضواً في مجلس الأعيان حتى وفاته في الثلاثين من يناير عام 1890.

يقوم الفكر الإصلاحي عند خير الدين التونسي على أساس تحقيق العدل والمساواة في حكم الرعية، ورفع مظاهر الظلم والتعسف عن كاهلها، واحترام حقوقها الإنسانية، من خلال نظام حكم يقوم على الشورى، وتعدد مؤسسات الحكم، وعدم انفراد شخص مهما أوتي من قدرة وكفاءة وحسن سياسة في تصريف شؤون البلاد وإدارة أمور الرعية؛ لأن في الاستبداد والانفراد مدعاة للتفريط في الحقوق. كما حذر من مغبة رفض تجارب الأمم الأخرى انطلاقاً من الظن الخاطيء بأنه ينبغي نبذ كل ما يأتي من غير المسلمين.

أما وسائل تحقيق هذا الإصلاح فتقوم على ركيزتين: (الأولى)، ضرورة التجديد والاجتهاد في الشريعة الإسلامية، بما يتلاءم مع ظروف العصر وأحوال المسلمين، (الثانية) ضرورة الأخذ بالمعارف وأسباب العمران الموجودة في أوروبا؛ لأنها طريق المجتمع إلى النهوض.

شملت الإصلاحات التي قام بها "خير الدين التونسي" ميادين الإدارة والتعليم والاقتصاد؛ كما عمل على النهوض بالتعليم ونشر الوعي بين الناس؛ وكان في مقدمة الأصوات التي دعت إلى تعليم المرأة منذ القرن التاسع عشر.

أيد خير الدين "محمد الباي" حين أصدر "عهد الأمان" الذي ضمن لجميع سكان تونس المساواة في الحقوق، ووقف إلى جانب "الصادق باي" الذي خلف أخاه "محمد الباي" حين أصدر الدستور في عام 1861، وأنشئ بمقتضاه مجلس استشاري مكون من ستين عضواً، سُمي "المجلس الأكبر"، وعُيّن "خير الدين" رئيساً له. من أهم كتب خير الدين التونسي كتابه "أقوم المسالك في معرفة الممالك"، وقد طبعه بالمطبعة الرسمية في تونس عام 1868، وضمنه معظم أفكاره عن الإصلاح والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.



رفاعة رافع الطهطاوي

ولد رفاعة رافع الطهطاوي (1801- 1873م) في ناحية طهطا، إحدى نواحي محافظة سوهاج بصعيد مصر، ونسب إلى قريته. في السادسة عشرة من عمره نزل القاهرة للدراسة بالأزهر، وبعدها بخمس سنوات تولى التدريس فيه، وتوقفت صلته بشيخ الأزهر حسن العطار. وظل رفاعة يدرّس بالأزهر لمدة عامين، قضى بعدهما عامين إماماً وواعظاً في الجيش الذي أسسه محمد علي لتحقيق طموحه في تكوين إمبراطورية ترث الدولة العثمانية.

في عام 1826م قررت الحكومة المصرية إيفاد بعثة علمية كبيرة إلى فرنسا لدراسة العلوم والمعارف الإنسانية، وشرح رفاعة للسفر مع البعثة كإمامٍ لها وواعظٍ لطلابها، بيد أن رفاعة طلب الانضمام للبعثة كدارس، فنمّ صمّه إليها لدراسة الترجمة. وبعد خمسة أعوام، أدى امتحان الترجمة، وقدم مخطوطة كتابه الذي نال بعد ذلك شهرة واسعة: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز".

عاد رفاعة لمصر عام 1831م، واشتغل بالترجمة في مدرسة الطب، ثم عمل على تطوير مناهج الدراسة في العلوم الطبيعية. وافتتح في عام 1835م مدرسة الترجمة، التي صارت فيما بعد مدرسة الألسن، وعيّن مديراً لها.

حمل الطهطاوي لواء التعريف بالحضارة الأوروبية من خلال ترجمة أمهات الفكر الأوروبي، كما حمل لواء التحديث من خلال مؤلفاته الإصلاحية، وقد ترك لنا عند وفاته حصيلةً فكريّة غنيّة من المؤلفات والترجمات، من أهمها: (تلخيص الإبريز في تلخيص باريز) و(مناهج الالباب المصرية في مباحج الآداب العصرية) و(مغامرات تليماك) و(القول السديد في الاجتهاد والتجديد) و(المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين) و(قلائد المفاخر) و(المعادن النافعة)، (تعريب القانون المدني الفرنسي)، (جغرافية بلاد الشام) وغيرها من المؤلفات والترجمات التي عملت على ازدهار حركة الترجمة، وامتد نشاطه حتى مرحلة حكم الخديوي اسماعيل (1863 - 1879) ورأس تحرير جريدة الوقائع المصرية عام 1842 كما رأس تحرير أول مجلة ثقافية مصرية وهي (روضة المدارس).

يعتبر الكثير من الدارسين والمفكرين العرب أن رفاعة الطهطاوي هو الأب الروحي للنهضة العربية والتنوير، فقد تأسست فكرته على التفاعل مع الحضارة الغربية وأخذ ما لا يتعارض مع الإسلام، وكان هدفه هو "أن يوقظ سائر بلاد الإسلام كي يبحثوا عن العلوم البرانية (أي الخارجية) والفنون والصنائع (أي المهن) وهي التي كان لها ببلاد الأفرنج ثابت شائع، والحق أحق أن يتبع".

كما وصف من يرفضون الأخذ بالعلوم الأوروبية، بأنهم "واهمون"، لأن الحضارات دورات وأطوار، وهذه العلوم قد كانت إسلامية عندما كنا نعيش عصر نهضتنا فأخذتها عنا".

وطالب رفاعة رجال الدين المسلمين بالألا يقتصر دورهم على مجرد حراسة التراث، لان عليهم دوراً أهم وأخطر هو إعادة تفسير الشريعة في ضوء الاحتياجات العصرية ودراسة العلوم التي أتى بها العقل الإنساني.



الدولة المؤجلة، عاطف عطية. بيسان للنشر والتوزيع والإعلام. أيار 2000 بيروت- لبنان.

مجلة مواقف: العدد65. دار الساقي، خريف 1991 بيروت- لبنان.

ما هي الديمقراطية، ألان تورين. دار الساقي، 1995 بيروت- لبنان.

الهويات القاتلة، أمين معلوف. دار النهار، شباط 1999 بيروت- لبنان.

برنامج لبنان المواطن، المعهد الديمقراطي الوطني. 2008 بيروت- لبنان.

المرشد الأمين الباب الثالث، الفصل الثالث، رفاة الطهطاوي، 1801-1873م

[/http://anhri.net](http://anhri.net)

<http://www.aafaq.org/index.aspx>

